E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2015/IG.1/4(Part II)
7 October 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة السابعة
مسقط، 20-21 كانون الثاني/يناير 2016

البند 5 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا دولية

خطة التنمية المستدامة لعام 2030:
خريطة طريق جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

موجز

في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي عُقد في نيويورك من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمد قادة العالم خطة جديدة للتنمية حملت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتشكل هذه الخطة مرجعاً أساسياً في مسيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وتتضمن هذه الوثيقة معلومات أساسية عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتركز على الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، وتتناول الدور الأساسي للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتقترح توصيات على مستوى السياسة العامة لدعم تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في الخطة الجديدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	8-1	3
الفصل		
أولاً- خطة عام 2030: نموذج جديد متعدد النُهُج لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة	18-9	4
ألف- إطار من الأهداف والغايات القابلة للتنفيذ	13-10	5
باء- رؤية للعالم في عام 2030 قائمة على القيم العالمية وحقوق الإنسان ...	18-14	5
ثانياً- لمحة عامة عن الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة	25-19	7
ثالثاً- الدور الأساسي للآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تنفيذ خطة عام 2030	45-26	8
ألف- المواءمة بين الغايات الدولية والأولويات الوطنية	32-29	9
باء- وضع خطط إنمائية وطنية تراعي الفوارق بين الجنسين وتتماشى مع خطة عام 2030	36-33	10
جيم- دعم اعتماد مؤشرات وطنية تراعي اعتبارات الجنسين وجمع البيانات المفصلة حسب الجنس.....	38-37	11
دال- تحديد أوجه التآزر مع التزامات دولية وإقليمية أخرى	40-39	11
هاء- رصد التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في آليات الاستعراض والمتابعة الوطنية والإقليمية والعالمية	45-41	12
رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات.....	50-46	13
المرفق		16

مقدمة

1- مع اقتراب مهلة الأهداف الإنمائية للألفية من الانتهاء (نهاية عام 2015)، اجتمع قادة العالم في نيويورك، من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015 للمشاركة في "مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015"، الذي عُقد كجلسة عامة على مستوى رفيع في إطار الدورة السبعين للجمعية العامة. واعتمدوا خطة جديدة للتنمية تدعم الناس والأرض والازدهار والسلام، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[(1)] (ويشار إليها اختصاراً في هذه الوثيقة بخطة عام 2030).

2- وتشكل خطة عام 2030 خارطة طريق ومرجعاً في مجال التنمية للأعوام الخمسة عشر المقبلة، وقد أُعدّت إثر مشاورات واسعة النطاق، شملت عدداً كبيراً من الكيانات الحكومية وغير الحكومية. وتتضمن الخطة 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، و169 غاية صُمّمت لتكون شاملة وقابلة للتطبيق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وتغطي هذه الأهداف مجالات متنوّعة، منها القضاء على الفقر، والصحة في جميع الأعمار، والتعليم الجيد، والأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي الشامل، والتصنيع الشامل، وخدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي المستدامة للجميع.

3- وتتناول الخطة الجديدة بعض الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنجز، من خلال إعادة التركيز على بعض غاياتها، على غرار توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. وتضع الخطة الجديدة الأساس لنهج مختلف وطموح في تحقيق التنمية، يشمل أهدافاً طموحة تتعلق بالمساواة بين الجنسين[(2)]. وهي تستند إلى مؤتمرات ومؤتمرات قمة سابقة عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتجدد بشكل خاص الالتزامات الواردة في منهاج عمل بيجين، المرجع الرئيس لسياسات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتؤكد دعمها للمنتديات ذات الصلة والعمل بشكل متسق معها.

4- وإقراراً بتنوع الظروف الوطنية ودعماً لجهود البلدان في تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من ضيق الموارد، تتضمن خطة عام 2030 تفاصيل حول الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وترد وسائل التنفيذ الأساسية تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويخصَّص الهدف 17 منها لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة. ويركز على أهمية الاتساق بين السياسات والمؤسسات، وأهمية الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة، وتوفير البيانات المصنفة وذات الجودة العالية من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015. متاح وفقاً للرمز A/RES/70/1 على: http://documents.un.org.

(2) تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية ثمانية أهداف كان ينبغي تحقيقها مع نهاية عام 2015 (قرار الجمعية العامة 2/55 الصادر في 8 أيلول/سبتمبر 2000). وشملت هدفاً خاصاً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 3)، وغايات ذات صلة بالمساواة بين الجنسين في إطار أهداف أخرى، ولا سيما الغاية باء للهدف 1 (توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب)، والغاية ألف للهدف 2 (كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015)، والهدف 5 (تحسين الصحة النفاسية).

5- وللجوانب المالية مكانة بارزة في هذا الإطار الجديد للتنمية المستدامة، الذي يشير مرات عديدة إلى خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية[3] باعتبارها جزءاً أساسياً من خطة عام 2030. وتتضمن خطة عمل أديس أبابا مقترحات مفصّلة لتعبئة الموارد، بغية معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحّة.

6- وتقع قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في صميم خطة عام 2030، وتحديداً في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلّق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ومن خلال دمج قضايا المساواة بين الجنسين في الأهداف والغايات الأخرى. ويبيّن هذا النهج أن المساواة بين الجنسين أصبحت تشكل هدفاً بحد ذاته، وشرطاً لتحقيق سائر الأهداف الإنمائية. وفي البحوث المعاصرة أدلة كثيرة على العلاقة بين مشاركة الجنسين وتحقيق التنمية، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، وإدارة الموارد. وجاء في الفقرة 20 من خطة عام 2030 "سوف يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات إسهاماً حاسماً في إحراز تقدّم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروماً من التمتّع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له".

7- ونظراً لأهمية قضايا النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة، ينبغي على المؤسسات الوطنية، ولا سيما الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، بصفتها جهات تنسيق وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أن تكتسب معرفة عميقة بهذا الإطار الجديد. وسوف تشكل خطة عام 2030 الأساس الذي تبنى عليه برامج التنمية وعمليات استعراضها في السنوات القادمة. وسيكون للمؤسسات الوطنية دورٌ أساسي في تحديد الأولويات الوطنية وتصميم السياسات الرامية إلى تنفيذ هذه الخطة حتى عام 2030. وفي الوقت نفسه، يشكل اعتماد أهداف التنمية المستدامة فرصة كبرى جديدة لإعطاء الأولوية في السياسات الإنمائية في السنوات الخمس عشرة المقبلة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالنساء والفتيات.

8- والهدف من هذه الوثيقة هو تزويد المؤسسات الحكومية في المنطقة العربية بمعلومات أساسية عن أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتهدف أيضاً إلى إطلاق حوار حول دور الحكومات الوطنية، وتحديداً الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، في قيادة عملية تنفيذ خطة عام 2030. لذلك، توضح خصوصية هذا الإطار الجديد، وتوجز الخطوات الرئيسية التي اتخذت في سبيل اعتماد خطة عام 2030. ثم تعرض تفاصيل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بالإضافة إلى الغايات المتعلقة بهذه القضية والواردة ضمن الأهداف الأخرى. وتطرح الوثيقة في الختام خيارات عدة لمشاركة الآليات الوطنية العربية المعنية بالمرأة في تنفيذ خطة عام 2030.

أولاً- خطة عام 2030: نموذج جديد متعدد النُهُج لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

9- تدمج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بين رؤية للعالم تقوم على مبادئ حقوق الإنسان، وإطار عملي يتضمن أهدافاً وغاياتٍ قابلة للتنفيذ والقياس. وقد شكلت الخطة ثمرة جهود حثيثة ومساهمات عديدة ومتنوعة قامت بها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة.

(3) اعتُمدت خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، 13-16 تموز/يوليو 2015) وأقرتها الجمعية العامة في قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليو 2015. وهي متاحة وفقاً للرمز A/RES/69/313 على: http://documents.un.org.

ألف- إطار من الأهداف والغايات القابلة للتنفيذ

10- مع إشراف الفترة المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الانتهاء، أطلق المجتمع الدولي نقاشاً حول الإطار الذي سيخلفها. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية معروفة ببساطتها وقدرتها على تركيز الجهود العالمية والإقليمية والوطنية على تنفيذ بعض الغايات المحددة زمنياً والقابلة للقياس[4]. لذلك، طالب المشاركون في مؤتمر التنمية المستدامة (ريو+20) بإطلاق عملية حكومية دولية لمناقشة أهداف جديدة للتنمية المستدامة واعتمادها رسمياً، على أن تبقي على روحية الأهداف الإنمائية للألفية وتكون "عملية المنحى موجزة يسهل التعريف بها محدودة العدد طموحة ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية"[5].

11- ولضمان أكبر مشاركة ممكنة في وضع أهداف التنمية المستدامة، أنشئ فريق عمل ضم 30 دولة عضو أو مجموعات دول أعضاء (منها الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية)، وظل مفتوحاً أمام المراقبين. واستفاد فريق العمل من مساهمات تسع مجموعات رئيسية وجهات معنية أخرى ناشطة في مجالات المرأة والطفولة والشباب، ومنظمات غير حكومية. واستكمل عمله بعدد من المؤتمرات والنقاشات حول مواضيع محددة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

12- وتزامنت صياغة أهداف التنمية المستدامة مع استعراض عام 2015 لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي أتاح للحكومات العربية والمجتمع المدني العربي فرصة تحليل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، ومناقشة أولويات الأعوام المقبلة[6]. كما جددت الدول العربية التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالنساء والفتيات في إعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015[7].

13- وأدت هذه العمليات التشاورية إلى وضع 17 هدفاً للتنمية المستدامة، اعتبرت أهدافاً في السياسات العامة، يمكن رصدها واستعراضها بانتظام. وامتنع المشاركون عن استخدام مصطلحات قائمة على الحقوق، مع أنهم استندوا إلى مفاهيم حقوق الإنسان، بما في ذلك الشمولية، وعدم التجزئة، والترابط.

باء- رؤية للعالم في عام 2030 قائمة على القيم العالمية وحقوق الإنسان

14- من أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى الأهداف الإنمائية للألفية أنها بتركيز منهجيتها على مجموعة من الغايات المحدودة والقابلة للقياس والمحددة في الزمن، افتقرت إلى البعد التغييري، وتجاهلت الأسباب الرئيسية

---

(4) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 (2012). استعراض مساهمات خطة الأهداف الإنمائية للألفية في تعزيز التنمية: الاستفادة من الدروس المكتسبة في إعداد خطة التنمية لما بعد 2015. ورقة المناقشات لشهر آذار/مارس. متاحة بالإنكليزية على: http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/mdg_assessment_Aug.pdf.

(5) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20). المستقبل الذي نصبو إليه (A/RES/66/288)، الفقرة 247.

(6) الإسكوا (2015). التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (E/ESCWA/ECW/2015/Technical Paper.1). متاح على: https://www.unescwa.org/publications/publications-list.

(7) اعتُمد إعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015 في 23 شباط/فبراير 2014 في الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية، الذي نظمته جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا. وهو متاح على: http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/Pages/SectorVersions.aspx?SID=6.

للفقر وعدم المساواة[8]. فالهدف 3 على سبيل المثال حول تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اعتمد، في قياسه للتقدم المحقق، على أربعة مؤشرات فحسب هي: نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي؛ ونسبة النساء إلى الرجال من الفئة العمرية 15-24 من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة؛ ونسبة النساء في العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية. فهذه المؤشرات وحدها لم تتمكن من إظهار مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين والحجم الحقيقي لعملية تمكين المرأة، بل اكتفت بالإشارة إلى بعض مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. ورأى العديد أن النهج القائم على الغايات يبتعد عن نموذج حقوق الإنسان[9]، الذي يقوم على مفاهيم التزامات الدول، وآليات التنفيذ القضائية ورصد المعاهدات، بدلاً من أن يقوم على أهداف في السياسة وأدوات للتقييم.

15- ولمعالجة أوجه القصور هذه، تجاوزت خطة عام 2030 نموذج الأهداف الإنمائية للألفية واعتمدت رؤية بعيدة المدى للعالم في خمس عشرة سنة، تضمنت أفكاراً قدمت برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وتوصيات انبثقت عن مجموعة من الهيئات، منها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى وفريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وتعبّر الخطة أيضاً عن نتائج المشاورات التي أجرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي ائتلاف من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، أجرى مسحاً عبر الإنترنت شمل أكثر من 7.3 مليون شخص، واستشارات وطنية في 88 بلداً، منها الأردن، والسودان، والجزائر، وجيبوتي، والعراق، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن.

16- وتشير خطة عام 2030 بشكل صريح إلى السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وتعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية كأساس لخطة إنمائية جديدة. وفي الفقرة 8 من الخطة، قال رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين "نحن نصبو إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوّع الثقافي؛ عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم. عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن".

17- وقد أدرجت هذه التطلعات العالمية كغايات واسعة النطاق ضمن أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030، ولا سيما الغاية 5-1 "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان". وهي موجودة ضمناً عند كل إشارة إلى ضرورة إجراء تحويل هيكلي في المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الجيدة المتعلقة بنوع الجنس الغاية 2-3 ووسائل التنفيذ 5أ و5ب و5ج، حول وجوب اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ، وضمان المساواة في التمثيل، وفي الحق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وحق الملكية، والتمويل، والتكنولوجيا لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

---

(8) الإسكوا (2013). المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015 (من وثائق الدورة السادسة للجنة المرأة في الإسكوا، التي عُقدت في الكويت، يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2014). وأيضاً: Taarup Nordlund, A. (2014). *Gender Equality: Benefits and Costs of the Gender Equality Targets for the Post-2015 Development Agenda*. Gender Equality Viewpoint Paper. Copenhagen Consensus Center.

(9) Nelson, P.J. (2007). Human Rights, the Millennium Development Goals, and the Future of Development Cooperation. *World Development*, vol. 35, No. 12, pp. 2041-2055؛ وأيضاً: الإسكوا (2013).

18- وفي الأهداف الطموحة التي تتضمنها خطة عام 2030، وتغطيتها الواسعة للمواضيع، وشمولها، والمدة والموارد المستثمرة في إعدادها، دلالة على أهمية هذا الإطار الجديد كمرجع في عملية التنمية للسنوات القادمة. ويعرض القسم التالي الطريقة التي طُرحت بها قضية المساواة بين الجنسين والنهوض بالنساء والفتيات في أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- لمحة عامة عن الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة

19- أهداف التنمية المستدامة هي الإطار العملي الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والنهج المعتمد في قضية المساواة بين الجنسين يتبع مسارين متكاملين، وفقاً لتوصيات الخبراء في معظم المؤتمرات، ولا سيما لجنة وضع المرأة وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015.

20- وقد اعتُمد هدف أساسي خُصّص للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضمن تحقيق ست غايات هي: (5-1) القضاء على جميع أشكال التمييز؛ (5-2) القضاء على جميع أشكال العنف؛ (5-3) القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ (5-4) الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي؛ (5-5) كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار؛ (5-6) ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويتضمن الجدول 1 من المرفق قائمة شاملة بغايات الهدف 5، مع وسائل تنفيذها.

21- والصكوك القانونية والسياساتية الدولية القائمة تلقي المزيد من الضوء على المفاهيم والغايات الواردة في خطة عام 2030. فاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) تحدد مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، والتدابير اللازمة لضمان المساواة بين الجنسين وحصول المرأة على جميع حقوقها؛ وحقوق الفتيات تحديداً تعالجها اتفاقية حقوق الطفل وصكوك أخرى على غرار اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج؛ وفي منهاج عمل بيجين توجيهات مفصّلة حول تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار؛ وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة تحديد متفق عليه دولياً للعنف ضد المرأة وطرق مواجهته؛ وفي ما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، يشكل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خطة تسترشد بها السياسات والبرامج الوطنية، كما جاء بشكل صريح في خطة عام 2030.

22- والبعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين وارد أيضاً في عدد من الأهداف والغايات الأخرى، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر، والزراعة، والتغذية، والصحة، والتعليم، والصرف الصحي، والتشغيل، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتغيّر المناخ، ونُظم النقل، والأماكن الخضراء والعامة. وتشير هذه الغايات، على غرار الهدف 5، إلى التزامات محددة في عدد من المسارات الدولية. ويورد الجدول 2 من المرفق قائمة بالغايات الرئيسية التي تتضمن إشارات إلى النساء والفتيات أو المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

23- وإلى جانب الهدف 5 والغايات الأخرى التي تشير بشكل محدد إلى المساواة بين الجنسين، سيجد الباحثون والأخصائيون والمؤسسات الوطنية أن العديد من الغايات ووسائل التنفيذ الواردة في خطة عام 2030 ذات صلة بالنساء والفتيات، من دون أن تشير صياغتها بوضوح إلى المساواة بين الجنسين. وينطبق ذلك على

عدد من غايات الهدف 16 حول إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد، ومنها الغاية 16-3 حول سيادة القانون وتكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، والغاية 16-10 حول الحريات الأساسية، بالإضافة إلى وسيلتَي التنفيذ 16أ حول تعزيز المؤسسات الوطنية لمنع العنف، و16ب حول القوانين غير التمييزية.

24- ولا تزال القائمة المفصلة بالمؤشرات العالمية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيد الإعداد، ومن المقرر تقديمها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2016[10]. ومن المتوقع أن تولي أهمية كبرى لقضية المساواة بين الجنسين، إذ تم الاتفاق مبدئياً حتى الآن على 14 مؤشراً مخصصاً لقياس التقدم في غايات الهدف 5 حول المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. ويمكن استخدام عدد كبير من المؤشرات المتعلقة بقياس أهداف أخرى في تحليل ظروف النساء والفتيات. فالغاية 16-7 مثلاً تنص على اتخاذ القرارات على نحو شامل للجميع وتمثيلي على جميع المستويات، وهي بالتالي تشمل ضمناً مؤشر المساواة بين الجنسين. وفي ما يتعلق بالقضاء على الفقر، تم الاتفاق مبدئياً على مؤشرين لقياس نسبة السكان دون خطوط الفقر الوطنية والدولية مع تصنيفهم حسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي. ومن المتوقع إدراج مؤشر حول الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، يتضمّن استحقاقات الأمومة، ضمن الغاية 1-3. وينبغي تصنيف جميع المؤشرات حسب نوع الجنس، والفئة العمرية، وغير ذلك من الخصائص، حيث أمكن، ووفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[11].

25- وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الغاية 17-18 تدعو إلى "تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية (...) لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية". والمنطقة العربية في حاجة ماسة إلى تحسين القدرات الوطنية على جمع البيانات الإحصائية ونشرها واستخدامها، بسبب النقص في البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، الذي يشكل عائقاً أساسياً في وجه وضع سياسات وبرامج للنهوض بالنساء والفتيات وتقييمها[12].

ثالثاً- الدور الأساسي للآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تنفيذ خطة عام 2030

26- تولي خطة عام 2030 أهمية خاصة للملكية الوطنية، وتترك للحكومات حرية اختيار الطرق الأكثر فعالية لتحقيقها. وسيكون للمؤسسات الوطنية دور أساسي في تكييف إطار التنمية الجديد مع السياقات المحلية، وستُسند إليها مسؤولية وضع وتنفيذ سياسات إنمائية مناسبة تلبي الاحتياجات.

27- وجاء في الفقرة 55 من خطة عام 2030 أن على كل حكومة أن تقرّر "سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية". وجاء أيضاً في الفقرة 63 "ستنصبّ جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتساق وتمسك الدول بزمامها، تسندها

(10) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على مؤشرات التنمية المستدامة في موقع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة: http://unstats.un.org/sdgs.

(11) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 21/2013 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ وقرار الجمعية العامة 261/68 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2014.

(12) الإسكوا (2015).

أطر تمويل وطنية متكاملة. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمّل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسنحترم الهامش السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته في سياق تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع التمسك بالقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة".

28- وتتوفر الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في معظم الدول الأعضاء بشكل وزارات أو لجان. ويكمن دور هذه الآليات في إسداء المشورة في المواضيع والسياسات في ما يتعلق ببعد المساواة بين الجنسين في عملية التنمية. ولدى هذه الآليات، بفعل ولايتها وعملها في الدعوة ووضع البرامج، معرفة عميقة ومحدثة بوضع النساء والفتيات. وهي إذ تؤدي دور جهات التنسيق في ما يتعلّق باستراتيجيات المساواة بين الجنسين وتعميم منظور المساواة بين الجنسين في الأجهزة الحكومية، تتولى مسؤولية الاطلاع على مجمل السياسات والمبادرات الوطنية ودون الوطنية لتمكين المرأة[13]. لذلك، فدورها أساسي لضمان النجاح في تنفيذ خطة عام 2030.

ألف- المواءمة بين الغايات الدولية والأولويات الوطنية

29- المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ خطة عام 2030 هي، بالنسبة لأي بلد، استعراض قائمة أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الغايات الأشد صلة بتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، كما جاء في الفقرة 55 من الخطة. وتتطلب هذه المرحلة تحليل الوضع الوطني من خلال إطلاق حوار لمختلف الجهات الوطنية المعنية. وسيكون للآليات الوطنية المعنية بالمرأة دور رائد في هذه العملية، ولا سيما من حيث تحديد الأولويات الإنمائية بشكل عام، والأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل خاص.

30- ولا بد من تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياقات الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بالغايات المحددة بشكل يصعّب عملية قياسها. وينطبق هذا الوضع على معظم غايات الهدف 5 المخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ضمن الأهداف الأخرى. فالغاية 5-1 حول "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان" هي من الغايات غير المصحوبة بقياس عددي. وستوفر كيانات الأمم المتحدة ولجانها توجيهات مفصّلة في ما يتعلق بهذا النوع من الغايات. ومما لا شك فيه أن الحكومات ستطلب من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة تزويدها بمدخلات فنية عند تحديد أولويات التنمية الوطنية. ومن الممكن على سبيل المثال أن تلاحظ بلدان عربية عدة أنها حققت الغاية العالمية المتمثلة بتخفيض نسبة وفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وأن عليها التركيز على باقي الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

31- وإذ يواجه العديد من البلدان العربية تحديات غير مسبوقة سببها النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، سيكون على هذه البلدان النظر في نتائج الحروب على النساء والفتيات ضمن استراتيجياتها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. ولا ينطبق هذا الكلام على البلدان المنكوبة بالنزاعات وحسب، إنما أيضاً على البلدان التي تؤوي أعداداً كبيرة من اللاجئين. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن أهداف التنمية المستدامة لا تشير بشكل صريح إلى موضوع النزاعات المسلحة أو التشرد، لكنها تركز على المجتمعات المسالمة التي

(13) وفقاً للفقرة 201 من منهاج عمل بيجين، "تعتبر الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة".

لا يهمّش فيها أحد (الهدف 16). وتشير خطة عام 2030 أيضاً إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرِّض للخطر استتباب السلام والأمن. وتشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، وإلى اللاجئين باعتبارهم فئة ضعيفة من الناس ينبغي حمايتها.

32- وستكون المؤسسات الوطنية مسؤولة عن التوسع في هذه الجوانب، حسب الحاجة، دون إغفال الترابط القائم بين التنمية والقضايا الإنسانية، وذلك بما يتسق مع التزاماتها بموجب مختلف صكوك حقوق الإنسان وأطر السياسات، بما فيها إعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015، الذي يدعو إلى حماية اللاجئات من النساء والفتيات من جميع أشكال العنف والاستغلال.

باء- وضع خطط إنمائية وطنية تراعي الفوارق بين الجنسين وتتماشى مع خطة عام 2030

33- لدى انتهاء المؤسسات الوطنية المعنية من الاستعراض الأولي للأهداف والغايات والمؤشرات، يتعيّن على الحكومات إقرار الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030. ويمكن تحقيق ذلك بطرق عدة، منها تصميم خطط العمل الوطنية، أو تعديل السياسات النافذة، بما يتفق مع الإطار الجديد للتنمية المستدامة. وتشجع الخطة الجديدة في الفقرة 78 "جميع الدول الأعضاء على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام. وهذه الإجراءات يمكن أن تدعم الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة وتستفيد من أدوات التخطيط القائمة، من قبيل استراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء".

34- ومن الضروري أن تساهم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في إعداد الخطط الإنمائية الوطنية. فهذه الآليات تتحمّل تحديداً المسؤولية الكاملة للدعوة إلى تعميم منظور الجنسين في الأطر الإنمائية الوطنية الجديدة، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة للجهات الوطنية المعنية. وستكون هذه الخطوة بالغة الأهمية في تنفيذ خطة عام 2030، لأن أيّ إخفاق في دمج اعتبارات الجنسين في الإطار الإنمائي، ستكون له عواقب على جميع الأهداف. ويتطلب اعتماد استراتيجيات وطنية لتنفيذ خطة عام 2030 مراعاة منظور الجنسين في وضع الميزانيات، وهي أداة بالغة الأهمية لتمكين النساء والفتيات، لم تُستخدم بعد على نحو فعال في المنطقة العربية[14]. كما يتطلب اعتماد هذه الاستراتيجيات وضع نظم لتتبع المعلومات ونشرها حول الإنفاق العام على المساواة بين الجنسين، وهو مقياس يجب رصده من خلال مؤشر "عدد البلدان التي توجد لديها نظم لتقديم وتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"[15].

35- وتزداد مشاركة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة أهمية مع ارتباط الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بآليات التمويل وتخصيص الموارد. وسيكون من الضروري تخصيص الموارد الكافية لتحقيق الأهداف والغايات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتلتزم الدول الأعضاء بمقتضى خطة عام 2030 بزيادة الاستثمارات لسد الفجوة بين الجنسين ودعم المؤسسات العاملة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين

(14) الإسكوا (2015).

(15) United Nations Statistics Division (2015). *Results of the list of indicators reviewed at the second Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goals Indicators*, indicator pertaining to means of implementation 5.c.

المرأة. ففي الفقرة 20 من خطة عام 2030، التزم رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين بالعمل "من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني".

36- وفي ضوء الطابع الشامل لقضايا الجنسين وأهميتها في جميع مجالات عمل الحكومات، من إصلاح سياسات الصحة إلى إصلاح قطاع الأمن، سيكون للآليات الوطنية المعنية بالمرأة دور حيوي في صياغة أي استراتيجية وطنية أو خطة عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستكون هذه الجهود فرصة سانحة، إذ يتزامن اعتماد خطة عام 2030 مع دراسة الأهداف الإنمائية للألفية التي لم يكتمل تحقيقها، واستكمال دورات استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

جيم- دعم اعتماد مؤشرات وطنية تراعي اعتبارات الجنسين وجمع البيانات المفصلة حسب الجنس

37- يترافق وضع السياسات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 مع اختيار مؤشرات إحصائية وافية ووضع خطوط أساس وغايات وطنية. وفي هذا الصدد، توضح خطة عام 2030 في الفقرة 75 أن استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيجري باستخدام مؤشرات عالمية، تُستكمل بمؤشرات وطنية وإقليمية تضعها الدول الأعضاء.

38- وهذه العملية ستولد طلباً على البيانات الإحصائية. فالهدف 17 المعني بتعزيز وسائل التنفيذ يسلط الضوء على أهمية توفر البيانات الموثوقة، بما في ذلك البيانات المفصّلة حسب الجنس. ويؤكد هذا الهدف ما ورد في إعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015، إذ يدعو الحكومات العربية إلى اعتماد مؤشرات مراعية لمنظور الجنسين وتعزيز آليات جمع البيانات المفصلة حسب الجنس. وسيتيح الزخم الذي رافق إطلاق أهداف التنمية المستدامة فرصة قيّمة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة للعمل مع الأجهزة الإحصائية الوطنية، وضمان انتظام جمع البيانات المفصلة حسب الجنس والمتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحليلها. ويتوافق هذا النهج مع مضمون الفقرة 48 من خطة عام 2030، بشأن الحاجة إلى "وجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد".

دال- تحديد أوجه التآزر مع التزامات دولية وإقليمية أخرى

39- من المهام الأساسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة ضمان الجودة ودقة التوقيت في رفع التقارير عن التقدم في تنفيذ مختلف الاتفاقيات والالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة. ولضمان اتساق الجهود والكفاءة في استخدام الموارد، من المهم أن تنطلق المؤسسات المعنية بالمساواة بين الجنسين من خريطة تربط أهداف التنمية المستدامة بصكوك دولية أخرى، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وهذا النهج يتوافق مع خطة عام 2030، التي تؤكد في الفقرتين 48 و74 (و) أنه "ينبغي استخدام البيانات والمعلومات المستقاة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن" وأن عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات ينبغي أن "تستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وجدت، وتتفادى الازدواجية".

40- وضرورة ربط أهداف التنمية المستدامة بصكوك دولية أخرى مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين لها ما يبررها من الوجهة الموضوعية. فخطة عام 2030 لا تتضمن من التفصيل ما تحتويه الأطر المرجعية الأخرى، وكثيراً ما تخلو من تفاصيل حول كيفية تحقيق أهداف في السياسة العامة، كالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 5-2). والواقع أن أهداف التنمية المستدامة تعيد التأكيد في الكثير من الأحيان على مضمون اتفاقات صادرة عن مؤتمرات سابقة، كما في الغاية 5-6 المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. غير أن خطة عام 2030 تتضمن رسائل جديدة يمكن أن تسترشد بها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. فالغاية 4-2 تُعنى بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، وهي مرحلة حاسمة لم يشملها منهاج عمل بيجين، ولكنها اعتُبرت من المجالات التي ينبغي الاهتمام بها، في الاستعراض الإقليمي لمبادرة التعليم للجميع[16]. ولتَوفُّر برامج رعاية الطفولة المبكرة بنوعية جيدة وكلفة ميسرة، تأثير بالغ على قدرة المرأة على الانخراط في العمل النظامي. ولهذه المسألة أهمية بالغة في المنطقة العربية، حيث لا يتجاوز متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة 23 في المائة[17].

هاء- رصد التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في آليات الاستعراض والمتابعة الوطنية والإقليمية والعالمية

41- تضطلع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، باعتبارها الجهة الحكومية المسؤولة عن استراتيجيات المساواة بين الجنسين، بدور أساسي في رصد السياسات الحكومية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وسيكون عليها تفسير وتوضيح بعض الأهداف في خطة عام 2030. وستكون هذه الآليات مسؤولة أيضاً عن جمع المعلومات اللازمة وتوجيه الاهتمام العاجل إلى المجالات التي قد تشهد تأخراً في التنفيذ.

42- وعند تحديد طرق الاستعراض العالمي والإقليمي والوطني، تضطلع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بدور رئيسي في تقييم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. ولا تقتصر مسؤولية الآليات الوطنية على تحليل التقدم من منظور المساواة بين الجنسين، على النحو المبيّن في الفقرة 74 (ﻫ) من الخطة، التي تحدد مراعاة الفوارق بين الجنسين، باعتبارها مبدأ من المبادئ التوجيهية للمتابعة والاستعراض، بل تشمل مسؤولياتها أيضاً الدعوة لإجراء المشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية في إطار الاستعراضات الوطنية ودون الوطنية التي يُفترض أن تكون شاملة وتأخذ بجميع وجهات النظر (الفقرة 79 من خطة عام 2030).

43- وعلى المستوى الإقليمي، ستكون الإسكوا صوت المنطقة، وذلك بدعم المنتديات الإقليمية لعمليات التداول والتوافق، التي تصب في المنتديات العالمية. ولذلك، سيجري استعراض التقدم العام المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 في إطار المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة. ومن المقرر أن تجري الاستعراضات الإقليمية بالتعاون مع اللجان الإقليمية، وفق ما تنص عليه الفقرة 80 من خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، ستضطلع الإسكوا بدورها الرائد في البحث والابتكار ودعم جمع البيانات الجيدة النوعية وتحليلها، لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة. وسيتم ذلك من خلال إعداد تقارير المنطقة العربية عن

(16) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (2015). التقرير الإقليمي عن الدول العربية لرصد التعليم للجميع لعام 2015. ملخص التقرير بالعربية متاح على: http://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_ar.pdf.

(17) World Bank Development Indicators website, based on data from the International Labour Organization Key Indicators of the Labour Market Database: 'Labour force participation rate, female (% of female population ages15+) modeled ILO estimate', 2013.

التنمية المستدامة بانتظام، وكذلك التقارير المواضيعية عن تنفيذ الهدف 5 والغايات الأخرى المعنية بالمساواة بين الجنسين في المنطقة. وتعدّ الإسكوا هذه التقارير بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، وبمساهمات من منظمات إقليمية أخرى.

44- ولجنة المرأة هي الجهة المخولة مناقشة السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين. أما الجوانب التقنية لإحصاءات ومؤشرات المساواة بين الجنسين، وكذلك احتياجات بناء القدرات في المجال الإحصائي فتتولى مناقشتَها اللجنة الإحصائية التي تضم رؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية أو من يمثلهم في الدول الأعضاء في الإسكوا. ومن أهم مواضيع البحث تصميم منهجيات لقياس غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات للمؤشرات والاتجاهات الإقليمية.

45- وعلى المستوى العالمي، تصبّ هذه العمليات في منتدى سياسي رفيع المستوى وفي تقرير سنوي للأمين العام للأمم المتحدة. وسيكون على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة المساهمة في هذه المبادرات من خلال تنسيق إعداد التقارير الوطنية. وتتولى الإسكوا تقديم برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء لإيجاد الحلول والممارسات الجيدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وذلك وفقاً للفقرة 74 (ج) من الخطة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

46- يمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مرحلة حاسمة تضع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في صميم سياسات التنمية المستدامة للأعوام المقبلة. ومن نقاط القوة في الخطة الجديدة طابعها العالمي، إذ تنطبق على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، وتستند إلى قيم تعني الإنسانية جمعاء. وتقع مكافحة عدم المساواة في صلب هذه الرؤية الجريئة، التي تتعهد "بألا يخلف الركب أحداً وراءه"، وتعيد التأكيد على مبادئ جوهرية لحقوق الإنسان هي الكرامة والمساواة وعدم التمييز.

47- وفي إطار الخطة الجديدة، يُعنى الهدف 5 بالمساواة بين الجنسين، إضافة إلى تعميم منظور المساواة في أهداف وغايات أخرى. وهكذا تساعد الخطة على دفع أهداف الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بالنهوض بالمرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، بينما تبث دينامية جديدة في السياسات الوطنية للتنمية والمساواة بين الجنسين. وسيكون للآليات الوطنية دور فاعل في نجاح هذا المسعى العالمي الطموح. وستكون مساهمتها الاستراتيجية والتقنية حاسمة في وضع وتنفيذ واستعراض السياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

48- وللمساهمة الفاعلة في تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على النحو المفصل في الهدف 5 والغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في إطار الأهداف الأخرى، يمكن أن تعمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بالتوصيات التالية:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات حول الأوضاع الوطنية بهدف تحديد الغايات الهامة في التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وتحديد خط أساس لاستعراض الجهود التي ستبذل في المستقبل؛ ويجب أن تضمن عمليات تقييم الوضع الوطني ما يلي: الأخذ بوجهات نظر مختلف الجهات المعنية على النحو المبين في خطة عام 2030، ولا سيما المجتمع المدني، والمنظمات المعنية بالمرأة، والقطاع الخاص، بطرق منها تنظيم

مشاورات وطنية لجميع الجهات المعنية؛ واتباع نُهج مختلفة، منها إعداد مصفوفة للمخاطر و"شجرة المشاكل"؛ والإسهام في تقييم التحديات الراهنة، واستباق أي عامل من شأنه أن يقوّض المساواة بين الجنسين في المستقبل؛ واقتراح الحلول؛ وتوضيح كيف يساهم إطلاق إمكانات المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في دعم تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030؛

(ب) المساهمة بفعالية في الجهود الوطنية لوضع خطة إنمائية وطنية أو تحديث الخطة القائمة بحيث تتضمن أهداف خطة عام 2030؛ وفي هذا الصدد، ينبغي للآليات الوطنية المعنية بالمرأة أن تعمل على ما يلي: توعية الهيئة الحكومية التي تتولى هذه العملية؛ وتزويد القيّمين على القرار بالمعلومات حول الأهداف والغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في خطة عام 2030؛ وتوضيح أن المساواة بين الجنسين ضرورية لنجاح جميع السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وتقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الوزارات الأخرى والهيئات الحكومية من أجل تعميم منظور المساواة بين الجنسين في مختلف عناصر الخطة الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات المرتبطة بها؛

(ج) الاضطلاع بدور قيادي في دمج عنصر المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطة الإنمائية الوطنية، وفقاً للهدف 5 والغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في إطار الأهداف الأخرى، وفي تحديث الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين حسب الاقتضاء؛ ويتطلب ذلك من الآليات الوطنية العربية المعنية بالمرأة تحويل الأهداف ووسائل التنفيذ المدرجة في خطة عام 2030 إلى أهداف وطنية استناداً إلى تحليل السياقات والاحتياجات الوطنية؛ ومراجعة خطط عملها وتحديثها، واضعة في اعتبارها الالتزامات الوطنية بموجب الصكوك والمسارات الدولية الأخرى، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والاستفادة من الزخم الذي أحدثه اعتماد خطة عام 2030 للدعوة إلى تخصيص الموارد الكافية للاستراتيجيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والمؤسسات العاملة على تحقيق ذلك وتمكين المرأة، وفقاً للفقرة 20 من الخطة؛

(د) الحرص على أن تنص أي خطة أو استراتيجية إنمائية وطنية تتضمن عنصراً حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على توزيع واضح للمسؤوليات بين الوكالات الحكومية، وأن تتضمن إطاراً زمنياً يفصّل مراحل التنفيذ الرئيسية (علماً بأن الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الفعالة تنص عادة على آليات لرصد النتائج وتقييمها في منتصف مدة التنفيذ وفي نهايتها (أي في عام 2022 وفي عام 2030 في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030)؛ وفي هذا الصدد، يتعيّن على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة: أن تضمن توافق جميع الغايات والمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع أهداف خطة عام 2030، وكذلك مع المؤشرات الدولية ذات الصلة؛ وأن توجه اهتمام صانعي القرار إلى أن خطة عام 2030 تحدّد مراعاة منظور الجنسين باعتبارها أحد المبادئ التوجيهية التسعة للمتابعة والاستعراض؛ وأن تضع خططاً تمكّنها من جمع المعلومات بانتظام من الوكالات الحكومية الأخرى عن تنفيذ جميع الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وأن تدعو إلى اعتماد نهج مراعاة منظور الجنسين في وضع الميزانيات، انطلاقاً من ضرورة جمع معلومات عن الإنفاق العام على المساواة بين الجنسين في إطار تقديم التقارير عن المؤشر المرتبط بالوسيلة 5-ج من وسائل التنفيذ؛

(هـ) بناء علاقات التنسيق والاتصال مع الأجهزة الإحصائية الوطنية لضمان جمع بيانات مفصلة حسب الجنس وتحليلها ونشرها بانتظام؛

(و) وضع وتنفيذ برامج الدعوة وبناء القدرات حول خطة عام 2030، مع التركيز على أهداف المساواة بين الجنسين والترابط بين المساواة بين الجنسين والتنمية.

49- وتضطلع الإسكوا بدور رئيسي في المنطقة العربية بتقديم المشورة والدعم الفني إلى الدول الأعضاء، ولا سيما في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية التي تتناول التنمية المستدامة بجميع أبعادها. وستواصل الإسكوا تعزيز المعارف وبناء القدرات في مجال التنمية في المنطقة العربية عموماً، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين خصوصاً. وعملاً بالولاية المسندة إليها، وخصوصاً المنصوص عليها في الفقرة 80 من خطة عام 2030، تتولى الإسكوا تنظيم عمليات استعراض إقليمية موسّعة للتداول في الممارسات الجيدة ومناقشة الأهداف المشتركة تحت رعاية المنتدى العربي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، وكذلك ضمن أعمال مختلف لجانها الفرعية المتخصصة، ومنها لجنة المرأة.

50- وتواصل لجنة المرأة تحت قيادة الإسكوا الاضطلاع بدورها كمنتدى لمناقشة دور الآليات الوطنية العربية المعنية بالمرأة في تنفيذ خطة عام 2030. وتساهم اللجنة في تحديد الاحتياجات والأولويات التي سيركز عليها مركز المرأة في الإسكوا. وتضع اللجنة النهج الذي سيتبع في إعداد التحليل الإقليمي الذي سيشكل خط الأساس في تقديم التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين 77 و80 من الخطة. وتساهم اللجنة أيضاً في اختيار مجموعة من القضايا البارزة التي ستتناولها الإسكوا وكذلك الدول الأعضاء في برامج عملها.

المرفق

الجدول 1- الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الغايات
5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان
5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث
5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
وسائل التنفيذ
5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية
5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الجدول 2- الإشارات إلى النساء والفتيات في أهداف التنمية المستدامة (إضافة إلى الهدف 5)

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الغايتان
1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030
1-4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030
وسيلة التنفيذ
1-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية لمنظور الجنسين، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر
الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الغايتان
2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025
2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030
الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الغايتان
3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030
3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الغايات
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030
4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030
4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

7-4 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
وسيلة التنفيذ
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الغاية
6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الغايتان
8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الغاية
10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الغايتان
11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030
الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره
وسيلة التنفيذ
13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الغايتان
16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
وسيلة التنفيذ

16-ب تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
البيانات والرصد والمساءلة
17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020